المالكي: جهات مسلحة اتصلت بنا ورفضنا طلبها بحل الحكومة و200 ضابط سابق ينضمون للمصالحة

رامسفيلد في بغداد فجأة: الأمن يعتمد على نجاح الحكومة والقضاء على التمرد

بغداد ـ «القدس العربي»:

حطت طائرة وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد في بغداد في وقت كان اعضاء مجلس النواب العراقي يتوجهون الى مقرهم لعقد جلسة خاصة لمناقشة التردي الامني وتصاعد الحرب الطائفية في العراق، وما ان هبطت طائرة رامسفيلد في القاعدة الجوية الامريكية قرب مطار بغداد حتى اعلن «ان انسحاب القوات الامريكية يعتمد الآن على النجاح السياسي للحكومة العراقية مثل اعتماده على القضاء على التمرد العسكري»، فيما كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي الغى زيارة للموصل بسبب الاوضاع في بغداد قد توجه الى مجلس النواب ليعلن ان المصالحة هي الحل الوحيد لاستتباب الامن في العراق وان الأسبوع المقبل سيشهد اجتماعا للهيئة العامة العليا للمصالحة الوطنية، وان مجلس الوزراء سيناقش الخميس «منع تنافس الأحزاب والمليشيات داخل القوات المسلحة حتى لا يكون هذا القطاع مجالا للتنافس والتناحر». وكان قد بدأ مجلس النواب جلسته بحضور المالكي الذى استدعاه المجلس على خلفية التدهور الأمنى الذى تشهده الساحة العراقية حاليا.

وبدا من خلال تصريحات المالكي ورامسفليد ان تدهور الوضع الامني في العراق حاليا اصبح مصدر قلق للادارتين الامريكية والعراقية، حيث قال رامسفيلد «ان قرار سحب القوات من العراق في يد القادة الميدانيين وبسبب التحديات السياسية والامنية، فان العراق غير مؤهل بعد لاتخاذ قرارات قد تسمح للولايات المتحدة بتعديل حجم قواتها».

وقال وزير الدفاع الأمريكي ان «أمن العراق يعتمد الآن على النجاح السياسي للحكومة العراقية مثل اعتماده على القضاء على التمرد العسكري»، وأضاف «نحن الآن في نقطة يعتمد فيها الموقف الأمني بالمثل على عملية المصالحة وعلى تقوية وزراء الحكومة والنجاح في هذين المجالين سيحدد النجاح من وجهة النظر الأمنية».

وذكر رامسفيلد ان الادارة الأمريكية طلبت من الجنرال جورج كيسي قائد القوات الأمريكية في العراق والسفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاد العمل مع الحكومة العراقية على وضع خطة مريحة للطرفين، وتأتي زيارة رامسفيلد الى العراق في وقت تشهد فيه العاصمة العراقية بغداد ارتفاعا ملحوظا في العمليات المسلحة التي أثرت على الوضع الأمني للمدينة التي تشهد تطبيق خطة أمنية تحت اسم (عملية للامام) تقوم بتنفيذها القوات العراقية بمساعدة القوات الامريكية.

وكان المالكي قد اكد في مجلس النواب أنه تسلم قائمة باسماء أكثر من (200) ضابط سابق في الجيش العراقي المنحل يرغبون بالانضمام الى مبادرة المصالحة الوطنية، وقال المالكي «انهم يعتبرون المصالحة هي الجسر الوحيد للأمان».

واكد المالكي في اجابة عن تساؤلات أعضاء مجلس النواب امس حول تطورات عملية المصالحة الوطنية قائلا «لقد اتصلت بي أمس خمس مجموعات مسلحة عبر وسيط، وكانت مستعدة للكشف عن اسمائها». واضاف «طلبت منهم أن يكشفوا عن قيادتهم لأنني لا أقبل التحاور عبر الوساطات». واشار الى أن بعض الجماعات «ترغب بحل الحكومة والبدء من جديد». وقال موجها كلامه لهذه الجماعات «لا يوجد مجال لأي مجموعة تريد حل الحكومة والبدء من جديد».

واستدرك «الا أن الكثير من المنظمات المسلحة لها دور ايجابي في عملية المصالحة الوطنية»، وعن آلية العمل لمبادرة المصالحة الوطنية قال «بعد تشكيل الهيئة العليا للمصالحة برئاسة وزير الدولة للحوار الوطني اكرم الحكيم ستعقد عدة مؤتمرات تضم شيوخ العشائر ومنظمات المجتمع المدني، وسيتم تشكيل لجان في المحافظات».

من جهته طالب عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد الشيخ جلال الدين الصغير الحكومة العراقية بوضع «خطة أمنية جديدة وبمواصفات عراقية لكون الخطة المطبقة حاليا موضوعة من قبل الأمريكان». وقال في جلسة مجلس النواب المنعقدة امس ان «الحكومة اعترفت أن الخطة موضوعة من قبل الامريكان»، وأضاف «والامريكيون اما لا يجيدون قراءة الأوضاع الأمنية أو لا يبالون بالشكل المسؤول». وشدد الصغير على «دعوة المالكي الذي يعتبر القائد العام للقوات المسلحة وجميع المسؤولين عن الملف الأمني ليس للحضور الى المجلس فقط، بل العمل على صياغة خطة أمنية عراقية وضمن طبيعة الجرح الذي ينزف». وأعرب عضو مجلس النواب عن ان «الأجنبي لا يستطيع أن يحكم الأوضاع بقدر ما نستطيع نحن أن نحكم هذه الأوضاع»، مؤكدا على أن عيب الخطة الأمنية ليس طبيعة القوات بل في كون القوات مشلولة الارادة ولا تستطيع أن تتحرك. في غضون ذلك كان اكثر من سبعة اشخاص قد لقوا حتفهم في انفجار مطعم شعبي في منطقة بغداد الجديدة، واصيب اكثر من عشرة في انفجار كبير، فيما خُطف في صباح الاربعاء 26 شخصا من الشيعة في كراج المقدادية مع 13 سيارة.

وقالت مصادر من الشرطة ان مجموعة من المسلحين جاءوا الى الكراج وطوقوه وخطفوا من كان موجوداً، وكان من ضمن المختطفين 3 من رجال الشرطة العراقية بعد ان عزلوا السنة عن الشيعة وفق هوياتهم.

رئيس الوزراء نوري المالكي اثناء اجتماعه مع رامسفيلد في بغداد امس (ا ف ب)

«القتل على الهوية» اصبح عملا روتينيا

تقرير: بغداد اصبحت تشبه بيروت اثناء الحرب الاهلية

لندن ـ «القدس العربي»:

وصف معلقون مدينة بغداد بانها اصبحت تشبه بيروت، العاصمة اللبنانية، اثناء الحرب الاهلية. ووصفت صحيفة «الاندبندنت» اجواء العاصمة العراقية بانها تشبه بيروت في السبعينات من القرن الماضي، حيث يتم اغتيال وقتل المواطنين بشكل روتيني بناء على الهوية، فيما تتحول الاحياء المختلطة الى مناطق يعيش فيها السنة او الشيعة بعد عمليات التطهير، ويتربص كل طرف بالآخر، فبعد الاغتيال الجماعي في حي الجهاد يوم الاحد الماضي، قامت جماعات المهدي باغلاق احياء شيعية تحسبا لهجوم انتقامي.

كل هذا يجري في الوقت الذي عجزت فيه الحكومة العراقية الجديدة عن تأمين الامن والخروج من حصنها في المنطقة الخضراء. واعتبرت صحيفة «التايمز» ان العنف الذي شهدته بغداد يوم الاحد كان مخططا ومصمما ويهدف لتحقيق غايات سياسية.

وحذرت الصحيفة في تحليل لها انه في حالة نجاح الجماعات التي ترغب في توسيع العنف، فان ذلك سيعني توسيع دائرة الحرب الاهلية والطائفية ويؤدي لانهيار الحكومة العراقية وخروج الامريكيين والبريطانيين، وتحول العراق الى امارات يتزعمها امراء حرب وزعماء متشددون، تماما كما حدث في لبنان في سبعينات القرن الماضي.

وقالت صحيفة «واشنطن بوست» ان مراسلها الخاص في حي العامرية الذي تعرض لهجمات من ميليشيات شيعية، حاول الاتصال بوزارة الداخلية، حيث هاتف رقم 130 قائلا ان «قوات المهدي تهاجم حي العامرية» فكان رد الموظفين في الوزارة «جيش المهدي ليسوا ارهابيين مثلكم». واضاف الموظف قائلا «كيف تعرف انهم من جيش المهدي، هل كتب ذلك على جبهاتهم؟» وقال انهم رجال يقومون بمهماتهم. وحذر نواب في البرلمان من الحرب الاهلية، فيما اتهم آخرون الحكومة الجديدة بالعجز، حيث لم تقم بعمل اي شيء مفيد للمواطنين.

وقال نائب ان النواب لا يستطيعون الاتفاق على قرار لانهم لا يفكرون الا بمصلحة الطائفة فقط. وانتقد مشرعون الخطة الامنية التي قامت بها الحكومة بانها فشلت فشلا ذريعا، فبدلا من ان توفر الحكومة الحماية للسكان اخذ السكان بتسليح انفسهم، وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» ان امام جامع (سني) اخذ يطرق ابواب سكان حي العامرية بحثا عن متطوعين لحمل السلاح.

مقتل 34 عراقيا بينهم 22 شيعيا اعدموا رميا بالرصاص

■ بغداد ـ اف ب: اعلنت مصادر امنية ان 34 شخصا قتلوا في العراق امس من بينهم 22 شيعيا اعدموا رميا بالرصاص في منطقة سنية شمال شرق بغداد.

واعلن مصدر في الجيش العراقي انه تم العثور على جثث 22 من العراقيين الشيعة الذين اختطفوا صباحا في المقدادية (شمال شرق بغداد).

وقال انه تم العثور على الجثث التي اعدم اصحابها رميا بالرصاص في قرية زحام على بعد 15 كلم شمال شرق بلدة المقدادية اثناء عملية قام بها الجيش العراقي بمساندة قوات امريكية.

واوضح المصدر ان «معلومات وردت الى الجيش العراقي بان الخاطفين توجهوا الى قرية زحام على اطراف بلدة المقدادية».

واضاف انه «تم تشكيل قوة عسكرية عراقية تساندها قوات امريكية واثناء تفتيش المنطقة عثر على 22 جثة ملقاة في منطقة بساتين كثيفة».

وتابع ان «الضحايا قتلوا باطلاق النار على رؤوسهم ووجدت الجثث معصوبة الايدي والاعين».

وبهذا الحادث تصل حصيلة موجة العنف الطائفي غير المسبوقة التي يشهدها العراق منذ الاحد الماضي الى اكثر من 120 قتيلا.

وكان مصدر في وزارة الداخلية اعلن صباح امس ان «سبعة عراقيين قتلوا واصيب 20 آخرون بجروح في هجوم انتحاري بحزام ناسف وقع امام مطعم شعبي في منطقة بغداد الجديدة (جنوب شرق بغداد)».

وفي حادث منفصل، قتل مدنيان واصيب اثنان اخران في انفجار سيارة مفخخة لدى مرور دورية للشرطة في منطقة الاعظمية (شمال بغداد)، حسب مصدر في وزارة الدفاع.

واوضح ان «الانفجار وقع لدى مرور دورية للشرطة في منطقة الاعظمية قرابة الساعة 10,30 صباحا (06,30 تغ)».

واضاف ان مدنيا اصيب بجروح في انفجار عبوة ناسفة في المنطقة.

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرق بغداد) اعلن مصدر في الشرطة «مقتل فتى يبلغ من العمر 13 عاما واصابة والديه بجروح خطيرة في هجوم مسلح استهدف منزل العائلة الواقع في حي اليرموك (غرب بعقوبة)».

كما قتل مدني واصيب اخر بجروح في هجوم مسلح استهدف المدنيين وسط سوق بعقوبة منتصف يوم الاربعاء، حسبما اعلن المصدر نفسه.

عراقي يبكي بعد ان تعرف على جثة اخيه الذي خطف مع سائقين في بعقوبة امس (ا ف ب)

المالكي يتهم جماعات مسلحة بالتحضير لاحتلال الجانب الغربي من بغداد

■ بغداد ـ يو بي آي: اتهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امس الاربعاء جماعات مسلحة، لم يسمها، بالتخطيط لفرض سيطرتها على جانب الكرخ الذي يمتد من نهر دجلة الى منطقة ابو غريب غربي العاصمة العراقية.

وشدد المالكي على أن القوات العراقية لن تسمح لها بتنفيذ هذا المخطط.

ورد الدكتور عدنان الدليمي رئيس كتلة التوافق العراقية السنية على المالكي الذي كان يتحدث امام مجلس النواب العراقي في جلسة استضافة اعتيادية بأن «من يتعرض للهجمات اليومية على المنازل الآمنة والجوامع هم أهل الكرخ وان من يهاجمهم هم عناصر ميليشيات قدمت من خارج هذه المنطقة».

وتساءل الدليمي «من الجهة التي تريد احتلال الكرخ، هل أهل الكرخ الآمنون سيحتلون منطقتهم؟ أم القادمون من خارج الكرخ الذين يرغبون فى اثارة النعرات الطائفية هم الذين يرغبون فى ذلك؟».

والمعلوم ان غالبية سكان الكرخ هم من العرب السنة الذين تمتد جذورهم الى عشائر تعيش غربي العراق.

وقال المالكي فى تقريره الذي قرأه على اعضاء مجلس النواب وتضمن تقييما للوضع الامني والاقتصادي والسياسي والخدمي فى العراق «ان الجماعات المسلحة تنوي احتلال الكرخ، الا أن القوات العسكرية العراقية لن تسمح لها بذلك».

وتابع المالكي «صحيح أن القوات الأمنية العراقية تواجه تحديا كبيرا من جراء الوضع الامني المتردي، الا أننا لن نسمح باحتلال أي منطقة من مناطق العراق».

يذكر ان مدينة بغداد تتكون من جانبين يفصل بينهما نهر دجلة، هما الكرخ والرصافة.

وحمل المالكى جميع الاطراف الممثلة في البرلمان العراقي مسؤولية ما يجري من تدهور على الصعيد الامني في العراق.

وقال «من غير المعقول أن تتحمل الحكومة وحدها مسؤولية تردي الوضع الامني، لأن الكل شركاء في العملية السياسية سواء كانوا في الحكومة ام في البرلمان».

وكشف المالكي عن مشروع لضم 80 ألف عنصر من الجيش العراقي المنحل الى القوات المسلحة العراقية.

وقال «أعددنا مشروعا لضم 80 الف عنصر من الجيش العراقي السابق الى قوى الأمن بواقع 60 ألف عنصر في قوى الشرطة و20 ألفا في قوى الجيش» وفق شروط لم يكشف النقاب عنها.

السفير الامريكي يمهل المالكي ستة أشهر لكبح جماح العنف الطائفي

■ واشنطن ـ رويترز: وصف السفير الامريكي لدى العراق زلماي خليل زاد العنف الطائفي بأنه التهديد الرئيسي للاستقرار هناك وحذر من المخاطر الدولية التي ستنجم عن نشوب حرب أهلية عراقية قائلا ان على الحكومة أن تتحرك لكبحه في غضون ستة أشهر. وحذر خليل زاد في كلمة ألقاها في واشنطن الثلاثاء الامريكيين من أن الانسحاب المتعجل قد يغرق العراق في حرب أهلية وأصر على أن القادة السياسيين الامريكيين يجب الا يعرقلوا عروض العفو عن المقاتلين الذين قتلوا جنودا امريكيين اذا أريد للآمال في المصالحة الوطنية أن تتحقق. وتابع قائلا «قبل عام كان الارهاب والتمرد على قوات التحالف وقوات الامن العراقية المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار...أصبحت أعمال العنف الطائفية هي التحدي الرئيسي حاليا».

ومضى يقول «يجب على الحكومة العراقية الجديدة احراز تقدم كبير في التعامل مع هذا التحدي خلال الاشهر الستة القادمة».

واستشهد خليل زاد بتزايد المشاركة السياسية للاقلية من العرب السنة الذين كانوا مهيمنين ابان حكم الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وما وصفه بالضعف الملحوظ لتنظيم القاعدة في العراق كسببين في أن يكون الامريكيون «متفائلين استراتيجيا». وقال خليل زاد «في الوقت نفسه تكيف الارهابيون مع هذا النجاح باستغلال الانقسامات الطائفية في العراق».

وأضاف أن «الهدف الرئيسي» لخطة رئيس الوزراء العراقي الشيعي نوري المالكي للمصالحة لتجاوز هذا الانقسام هو دمج المقاتلين السنة في العملية السياسية وهو ما يتطلب اعفاء المقاتلين السابقين من المحاكمة. وقال خليل زاد معقبا على تصريحات شديدة اللهجة أدلى بها أعضاء بمجلس الشيوخ الامريكي مفادها أنه يجب ملاحقة قتلة الامريكيين «رد فعل البعض في الولايات المتحدة كان سلبيا على مفهوم منح العفو».

وأضاف «سنعمل مع القيادات العراقية للوصول الى توازن صحيح بين المصالحة والمحاسبة... لن يكون هناك كيل بمكيالين يمنح العفو لمن قتلوا جنودا في التحالف ولا يمنحه لمن قتلوا عراقيين».

وحذر السفير موجها حديثه للامريكيين من الضغط في واشنطن لاعادة القوات الى البلاد قائلا ان في هذا مخاطرة باثارة حرب طائفية بين السنة والشيعة في أنحاء حقول النفط في الشرق الاوسط وبحرب انفصالية عرقية تشمل الاكراد. وقال خليل زاد «رحيل التحالف بشكل مندفع قد يؤدي الى حرب أهلية طائفية تستقطب الدول المجاورة لا محالة الى حريق اقليمي هائل يعطل امدادات النفط».

وأضاف «قد يؤدي الى استيلاء القاعدة على جزء من العراق... وقد يجعل هذا تحدي القاعدة السابق في افغانستان يبدو كلهو أطفال».

وقال خليل زاد الافغاني المولد الذي تقول بعض قيادات الاغلبية الشيعية انه ينحاز للمسلمين السنة الذين ينتمي لهم حيث يحاول بذل جهود للوساطة ان على العراق كبح «الافراط» في عملية اجتثاث عناصر حزب البعث. ويشعر كثير من السنة أنهم يحرمون ظلما من تولي مناصب حكومية لانهم كانوا يعملون في ظل نظام حزب البعث بقيادة صدام حسين. وأضاف خليل زاد أن من الاهمية بمكان لاخماد الاضطرابات التي يقوم بها السنة الوفاء بالوعود بمراجعة الدستور الذي تمت صياغته العام الماضي في عملية قاطعها قادة السنة على نطاق واسع. وتابع خليل زاد قائلا ان على جيران العراق المساعدة في العملية فيما يتعين على سورية وايران الكف عن زعزعة استقرار البلاد. وقال خليل زاد «اذا استمرت ايران في تصرفاتها التي لا تساعد فان الحكومة العراقية والولايات المتحدة وأصدقاء العراق الاخرين سيحتاجون الى بحث اتخاذ الاجراءات اللازمة».

المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ترفض النظر في قضية طارق عزيز

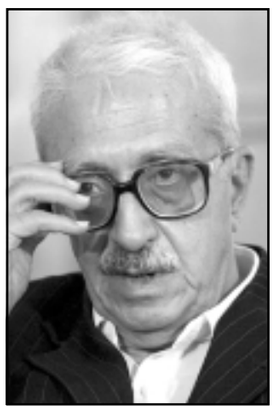

طارق عزيز

■ عمان ـ اف ب: اعلن احد محامي الدفاع عن نائب رئيس الوزراء العراقي السابق طارق عزيز ان المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان رفضت امس الاربعاء النظر في قضيته، مؤكدا انه سيحيلها الى المحكمة الامريكية العليا.

وافاد بيان ان «المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان اعلنت في رسالة الى المحامي الايطالى جيوفاني دي ستيفانو انها ترفض النظر في القضية وفقا للمادة 39 من قانون المحكمة».

وكان عزيز توجه الى المحكمة، ومقرها ستراسبورغ، بموجب الاجراءات الطارئة المعروفة بالمادة رقم 39 التي تسمح للمحكمة بالنظر في عدد من القضايا بشكل عاجل.

وقال دي ستيفانو ان «القرار خيب املنا، لكن المحكمة اوضحت ان صانع القرار الفعلي في العراق ليس ايطاليا او بريطانيا بل الولايات المتحدة الامريكية».

واضاف «يتبع ذلك ان المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ليس لديها اي سلطة قضائية على الولايات المتحدة».

وتابع ان «المحكمة العليا الامريكية تمتلك الصلاحيات القانونية للنظر في قضية طارئة» وانه سيحيل قضية عزيز اليها.

وكان دي ستيفانو اعلن الشهر الماضي ان المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان استجابت لطلب النظر في القضية لكنها طلبت اجابات على ثلاثة اسئلة لكي تمضي قدما في الشكوى.

وكان دي ستيفانو اعلن خشيته من قيام قوات التحالف بتسليم موكله الى السلطات العراقية.

واعتبر ان عزيز سلم نفسه لقوات التحالف وانه لا يحق لتلك القوات، بموجب الاتفاقيات الدولية، تسليم المسؤولية الجسدية عنه الى السلطات العراقية.

الا ان المحكمة الجنائية العراقية العليا ردت ان عزيز محتجز من الناحية القانونية لدى السلطات العراقية منذ 30 حزيران (يونيو) 2004 وان قوات التحالف في العراق «تتولى فقط توفير الامن والحماية للموقوفين» وبينهم عزيز.

وقد سلم عزيز نفسه للقوات الامريكية اثر سقوط بغداد. وتطالب عائلته ومحاموه بصورة مستمرة باطلاق سراحه بسبب حالته الصحية المتردية.

نساء عراقيات يطالبن بمحاكمة الجندي الامريكي مغتصب عبيرك «مجرم حرب»

■ بغداد ـ اف ب: طالبت منظمات نسائية ومنظمات غير حكومية واحزاب سياسية وجمعيات حقوق انسان في العراق امس الاربعاء بمحاكمة الجندي الامريكي المتهم باغتصاب فتاة عراقية وقتلها مع ثلاثة من افراد اسرتها كـ «مجرم حرب».

واصدرت المنظمات التي اقامت تجمعا حضرته اكثر من 150 امرأة في نادي اليرموك في بغداد بيانا طالبت فيه بـ«محاكمة الجندي ستيفن غرين كمجرم حرب» مضيفة «لا نرضى بان يتهم بالاضطراب النفسي او الجنون لان المضطرب نفسيا لا يصلح للخدمة العسكرية».

ووجهت الى الجندي ستيفن غرين التهمة رسميا باغتصاب وقتل الفتاة العراقية مع ثلاثة من افراد اسرتها في منطقة المحمودية (جنوب بغداد) في 12 اذار (مارس) الماضي.

وكان غرين ضمن وحدة متمركزة في المحمودية على بعد ثلاثين كيلومترا من بغداد في آذار (مارس). ولكن وزارة الدفاع الامريكية اعلنت انه استدعي في ما بعد وتمت احالته الى التقاعد بسبب «اضطرابات نفسية» يعاني منها.

واضاف البيان «ان هذه الجريمة البشعة بكل ما تحمله من انحطاط لا يمكن ان يحاسب عليها الجندي او الجنود الذين اقتحموا المنزل فقط (...) بل ينبغي محاسبة مسؤوليهم ايضا والذين يعلمون سلفا ان لديهم مثل هذه الاستعدادات الاجرامية».

ودعت النساء في البيان «الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي الى رفع الحصانة فورا عن جنود قوات الاحتلال وضباطه وان يكون لقرار رفع الحصانة اثر رجعي على الحالات التي تثبت فيها انتهاكات غير مبررة».

وكانت وزارة العدل الامريكية اعلنت في الثالث من تموز (يوليو) الجاري انه تم توجيه التهمة الى الجندي الامريكي السابق ستيفن غرين (21 عاما) الذي يشتبه في انه اغتصب الفتاة ثم قتلها مع ثلاثة من افراد عائلتها قرب مدينة المحمودية (30 كلم جنوب بغداد).

واوضح الجيش الامريكي في بيان ان «اربعة من الجنود الخمسة متهمون بالاغتصاب والقتل اما الجندي الخامس فهو متهم بالاخلال بواجبه لعدم ابلاغه عن الاغتصاب وعن قتل العراقيين».

الجنرال كايسي يحمل «فرق الموت» والقاعدة مسؤولية العنف الطائفي

بغداد ـ من جيم مانيون:

قال قائد القوات الامريكية جورج كايسي امس بعد اجتماع في بغداد مع وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد ان «فرق الموت» الشيعية باتت تشارك تنظيم القاعدة مسؤولية تصاعد العنف الطائفي في العراق.

وقال كايسي «كما تعرفون فان الوضع الامني في بغداد صعب ونحن نقوم باكبر جهد ممكن مع الحكومة للتعامل مع الارهابيين و(اعضاء) فرق الموت الذين يضرون بالوضع الامني هنا في بغداد».

وكان الجنرال كايسي يتحدث بعد اجتماع مع رامسفيلد ابلغه خلاله بتطورات الوضع الامني والتقدم الذي احرزته الولايات المتحدة في تطوير قدرات القوات العراقية.

والتقى رامسفيلد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي واكد بعد الاجتماع ان المصالحة بين الشيعة والسنة في العراق اساسية لمواجهة العنف.

وقال في مؤتمر صحافي مع وزير الدفاع العراقي عبد القادر عبيد ان «العملية السياسية اساسية للنجاح في الجانب الامني».

واضاف ان «جهود رئيس الوزراء في عملية المصالحة ستكون بالغة الاهمية لتحقيق نجاح اكبر في المجال الامني».

ويشهد العراق منذ الاحد الماضي موجة عنف طائفي غير مسبوقة اسفرت عن مصرع اكثر من 120 شخصا واصابة عشرات اخرها اعدام 22 شيعيا بالرصاص امس بعد احتطافهم في منطقة المقدادية السنية (شمال شرق بغداد).

واعتبر كايسي ان تنظيم القاعدة سعى دائما لاثارة العنف الطائفي في العراق لكن «فرق الموت» انضمت اليه الان في تعريض امن العاصمة العراقية للخطر. وقال «ان ما نراه الان كرد فعل لذلك (عمليات القاعدة) هو فرق الموت التي شكلتها مجموعات شيعية متطرفة والتي تقوم باعمال انتقامية ضد المدنيين. وبالتالي فالجانبان الان يهاجمان المدنيين».

وتابع «ان ما نفعله وكنا نفعله باستمرا هو تعديل الخطط لاستهداف فرق الموت وما زلنا نلاحق اعضاء تنظيم الزرقاوي بعد موته وسيستمر هذا».

وكان ابو مصعب الزرقاوي الزعيم السابق لتنظيم القاعدة في العراق قتل في غارة امريكية شمال شرق بغداد في السابع من حزيران (يونيو) الماضي. واضاف «وبالتالي فاننا نقوم بضغط مستمر على طرفي المعادلة فيما نعزز عدد القوات داخل وحول العاصمة لحماية السكان».

وقال رامسفيلد للصحافيين الذين يرافقونه انه تمت زيادة عدد قوات التحالف في العاصمة العراقية من 40 الفا الى 55 الفا.

ووضع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الامن في بغداد على راس اولويات حكومته. وبدأ تنفيذ خطة امنية في العاصمة العراقية في منتصف حزيران (يونيو) الماضي بمشاركة اكثر من 50 الفا من القوات الامريكية والعراقية.

واكد رامسفيلد ان التعامل مع الميليشيات الشيعية «مهمة سياسية» بالاساس.

وقال «سيكون عليهم (الحكومة العراقية) الانخراط في عملية مصالحة مع السنة وسيتعين عليهم التعامل مع المجموعات الشيعية المسلحة سياسيا».

واضاف «بعد ذلك سيكون عليهم ان يلجأوا الى القوات العراقية وقوات التحالف للتعامل مع من بقي منهم» على موقفه.

وقال كايسي ان الظروف الامنية ومدى التقدم في نقل المسؤوليات الامنية الى القوات العراقية سيكونان العاملين الرئيسيين في تقويمه لمسألة خفض القوات الامريكية المتواجدة في العراق وقوامها 127 الف جندي.

غير انه شدد على «اننا سنحرص على ان يكون هناك عدد ملائم من القوات لكي ينجح العراقيون في الحفاظ على الامن في بغداد».

وقال انه سيتم نقل المسؤوليات الامنية في محافظة المثنى (جنوب العراق) من القوات البريطانية والاسترالية الى القوات العراقية الخميس.